

في 24 كانون الثاني/يناير 2026، انتهى وقف إطلاق النار الذي دام أربعة أيام بين القوات الكردية وجيش الشرع السوري. وخلال هذه الفترة، حاول دبلوماسيون غربيون إقناع مظلوم عبدي، الزعيم الكردي، بقبول عروض أحمد الشرع للاندماج مقابل إبداء تساهله تجاههم. هكذا ينبغي تفسير التصريحات الأخيرة الصادرة عن وزارة الخارجية الفرنسية: "لن تتخلى عن الأكراد" ("لن تتخلى عن الأكراد" في سوريا، كما أكد المتحدث باسم وزارة الخارجية الفرنسية)، مع التأكيد مجدداً على رغبتنا في رؤية سوريا موحدة: "فرنسا ودية لحلفائها ومواقفها. باريس تدعم بقوة وحدة سوريا وسلامتها." (سوريا - اتفاق وقف إطلاق النار بتاريخ 18 يناير/كانون الثاني 2026 (19.01.26) - وزارة أوروبا والشؤون الخارجية). بعبارة أخرى، تدعم فرنسا رؤية أحمد الشرع الرامية إلى إلغاء جميع أشكال الحكم الذاتي والحريات المحلية لصالح جمهورية إسلامية مركزية تُحكم بقبضة من حديد. لكنها ببساطة تسعى لتجنب مذبحة واسعة النطاق للأكراد، على غرار ما حدث للعلويين والدروز عام 2025. لا يهم إن تعرضوا لاحقاً لاغتيالات يومية وتطهير عرقي، لأن ذلك لن يجذب اهتمام وسائل الإعلام حتى لو استمر لفترة طويلة. وإلا، فسيعني ذلك أن الإليزيه ربما أساء تقدير حقيقة أحمد الشرع. ألم يكن قد تخلص تماماً من التطرف عندما استقبله الرئيس بحفاوة بالغة في قصر الإليزيه الربيع الماضي؟ في الواقع، تُكرر فرنسا مع أحمد الشرع نفس الأخطاء التي ارتكبتها مع بشار الأسد، الذي كان يُعتبر مُصلحاً ودوداً حتى عام 2011. لم تتعلم شيئاً من الأزمة السورية. ([دروس من الأزمة السورية](#) | دار أويل جاكوب للنشر)

مقالة لفابريس بالانش المحاضر في جامعة ليون 2، نشرت بتاريخ 24 كانون الثاني 2026 على

[www.fabricebalanche.com](#)

يوم السبت الموافق 17 يناير، وافقت قوات سوريا الديمقراطية (وهو تحالف كردي عربي تشكّل خلال الحرب ضد داعش)، تحت ضغط أمريكي، على الانسحاب من المناطق الواقعة غرب نهر الفرات، تماشياً مع مطالب أحمد الشرع. إلا أنه بمجرد إتمام هذه العملية، عبّر الجيش السوري النهر من نقاط متفرقة بين الرقة والحدود العراقية، ليسيّط بذلك على وادي الفرات بأكمله. وقد تمكن الجيش السوري من التقدم بفضل موافقة ضمنية من الولايات المتحدة، التي خانت حليفها الكردي. وأعلن توم باراك أوباما، المبعوث الأمريكي الخاص، أن قوات سوريا الديمقراطية لم يعد لها أي مبرر للوجود. وقد تيسّر تقدم قوات أحمد الشرع بدعم من السكان العرب المحليين في وادي الفرات، الذين لم يتسامحوا قط مع الهيمنة الكردية بعد هزيمة داعش في حقيقة الأمر. في الواقع، هناك عنصرية ضد الأكراد في

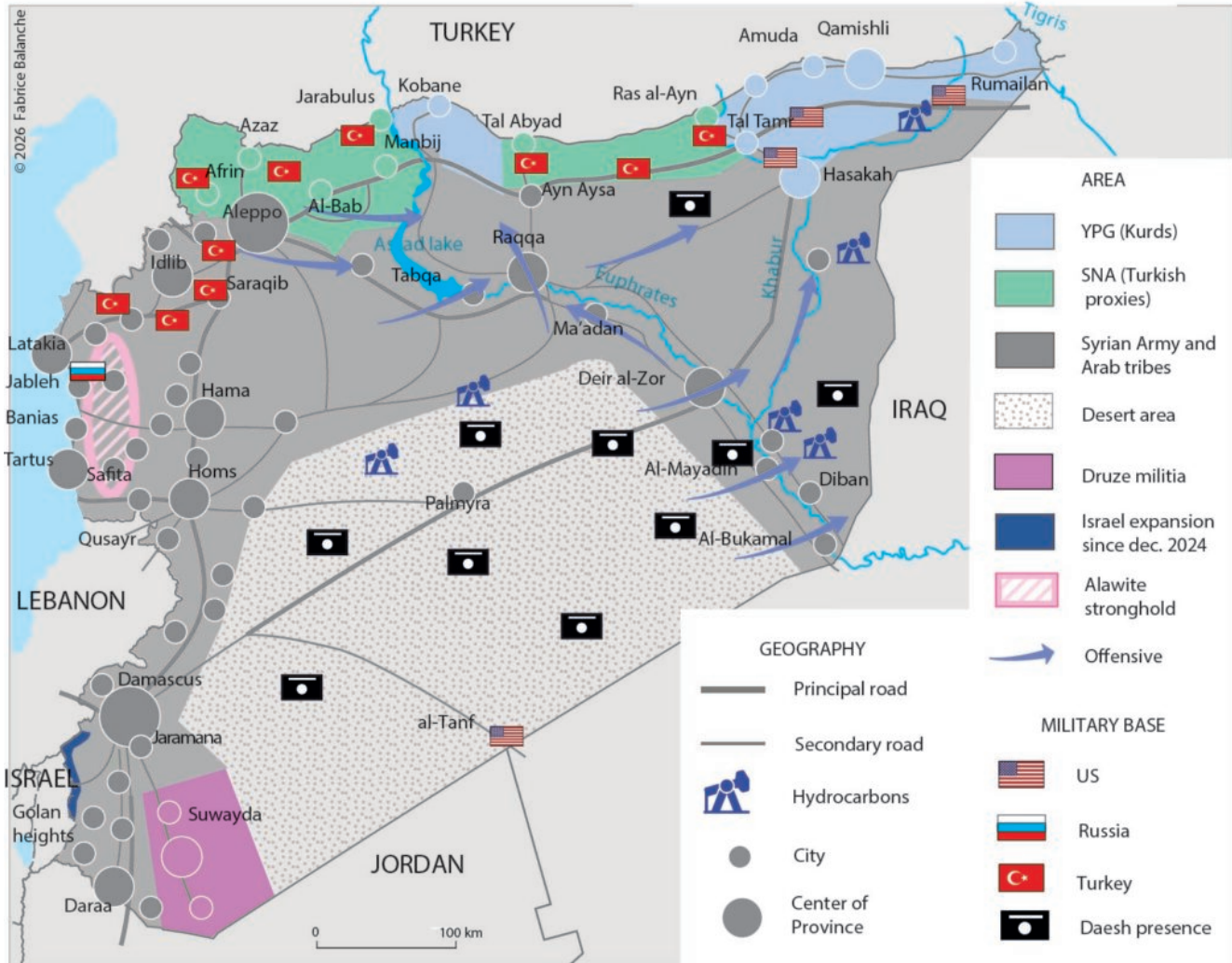
انهيار الاتحاد العربي الكردي

يوم السبت الموافق 17 يناير، وافقت قوات سوريا الديمقراطية (وهو تحالف كردي عربي تشكّل خلال الحرب ضد داعش)، تحت ضغط أمريكي، على الانسحاب من المناطق الواقعة غرب نهر الفرات، تماشياً مع مطالب أحمد الشرع. إلا أنه بمجرد إتمام هذه العملية، عبّر الجيش السوري النهر من نقاط متفرقة بين الرقة والحدود العراقية، ليسيّط بذلك على وادي الفرات بأكمله. وقد تمكن الجيش السوري من التقدم بفضل موافقة ضمنية من الولايات المتحدة، التي خانت حليفها الكردي. وأعلن توم باراك أوباما، المبعوث الأمريكي الخاص، أن قوات سوريا الديمقراطية لم يعد لها أي مبرر للوجود. وقد تيسّر تقدم قوات أحمد الشرع بدعم من السكان العرب المحليين في وادي الفرات، الذين لم يتسامحوا قط مع الهيمنة الكردية بعد هزيمة داعش في حقيقة الأمر. في الواقع، هناك عنصرية ضد الأكراد في



(PYD) سوريا متجذرة بعمق في الذهنية الجمعية، وقد تفاقمت هذه العنصرية منذ أن سعى حزب الاتحاد الديمقراطي إلى فرض مبادئ علمانية وتحرير المرأة في (PKK) الحزب الكردي الحاكم والمنشق عن حزب العمال الكردستاني المنطقة. فسكان شمال شرق سوريا العرب محافظون للغاية في مسائل الأخلاق والدين.

SYRIA : OFFENSIVE AGAINST THE KURDS, January 24, 2026



يوم الاثنين 19 يناير/كانون الثاني، واصلت قوات الشرع تقدمها نحو كل من الحسكة وكوباني. وبذلك انفصلت المنطقتان الكرديتان. وانشقت جميع الميليشيات العربية التابعة لقوات سوريا الديمقراطية، بما فيها ميليشيا الصناديد، التابعة لقبيلة شمر، والحليفة منذ اللحظات الأولى. بالتالي، لم يبق سوى الأكراد للدفاع عما تبقى من الإدارة الذاتية لشمال شرق سوريا. لم يكن هذا الاتحاد العربي الكردي سوى وهم، لأن العرب في الواقع لم يتبنوا مشروعه السياسي قط، ولم يحلموا إلا بالانتقام. طالما بقي بشار الأسد في السلطة بدمشق، وكانت الولايات المتحدة تقدم دعمها للإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا، فقد كانوا يتسامحون مع هذا الواقع إلى حد ما. وشهدت المنطقة انتفاضات ومحاولات للتقارب مع نظام بشار الأسد، مدفوعة بالتضامن العربي، لكن تم احتواؤها بمساعدة التحالف الدولي. ومنذ أن استولى أحمد الشرع على دمشق، ازداد حماس القبائل العربية للانضمام إلى الجمهورية العربية

السورية، التي يعتقدون أنها ستعيد لهم نفوذهم في المنطقة والنظام التقليدي الذي يُمارس التمييز ضد الأكراد.

عدم ترك السجناء الجهاديين في قبضة الشرع

خلال أيام وقف إشرعطلاق النار الأربعة، كانت أولوية الجيش الأمريكي، الذي لا يزال يحتفظ بثلاث قواعد عسكرية في شمال شرق سوريا، تأمين سجناء داعش، الذين كانوا محتجزين لدى الأكراد حتى ذلك الحين. مع ذلك، كان من المفترض أن تتولى حكومة أحمد الشرع هذه المهمة. تُظهر الصور الأولى من سجن الرقة والشدادي مقاتلين من الجيش السوري الجديد وهم يظهرّون التآخي مع المعتقلين ويطلقون سراحهم فوراً. ويُظهر وصولهم إلى مخيم تل الهول، حيث تُحتجز آلاف من عائلات الجهاديين، من بينهم نحو مئة مواطن فرنسي، الحماسَ نفسه بين المعتقلين، الذين يشعرون بأن تحريرهم بات وشيكاً. لن يضطروا للمثول أمام القضاء في بلدهم الأصلي. لهذا السبب، تفضّل الولايات المتحدة نقل سبعة آلاف مقاتل من تنظيم داعش الذين ما زالوا محتجزين في سجن الحسكة والقامشلي إلى العراق. كان من شأن ذلك أن يشكّل فرصة لمحاكمتهم أخيراً أمام قضاء معترف به دولياً، إلا أن هذا المسار قد يفضي في المقابل إلى إفراج عام عنهم.

فيما يتعلق بفرنسا، أرسل إيمانويل ماكرون مبعوثاً إلى دمشق للتأكد من عدم اختفاء السجناء الفرنسيين، إن لم يكونوا قد اختفوا بالفعل. وقد التزم قصر الإليزيه الصمت حيال هذا الموضوع، إدراكاً منه لحساسيته. في الواقع، انتهجت فرنسا لسنوات سياسة التغاضي عن مواطنيها المسجونين في سوريا. فمن جهة، يتردد الرأي العام بشدة في قبول عودتهم، بمن فيهم القاصرون، خشية أن يرتكبوا هجمات على الأراضي الفرنسية. ومن جهة أخرى، يفتقر النظام القضائي الفرنسي إلى أدلة كافية لإدانتهم بأحكام قاسية. ووفقاً لهم، فقد ذهبوا إلى سوريا لتقديم مساعدات إنسانية، وتدّعي زوجاتهم أنهن أجبرن على مرافقتهم. في ظل هذه الظروف، يواجهون خطر السجن لمدة أقصاها خمس سنوات بتهمة الانتماء إلى منظمة إرهابية. وقد أنهى بعضهم بالفعل مدة عقوبتهم وأصبحوا أحراراً، لكنهم ما زالوا مقتنعين بأن القتال كان محقاً.

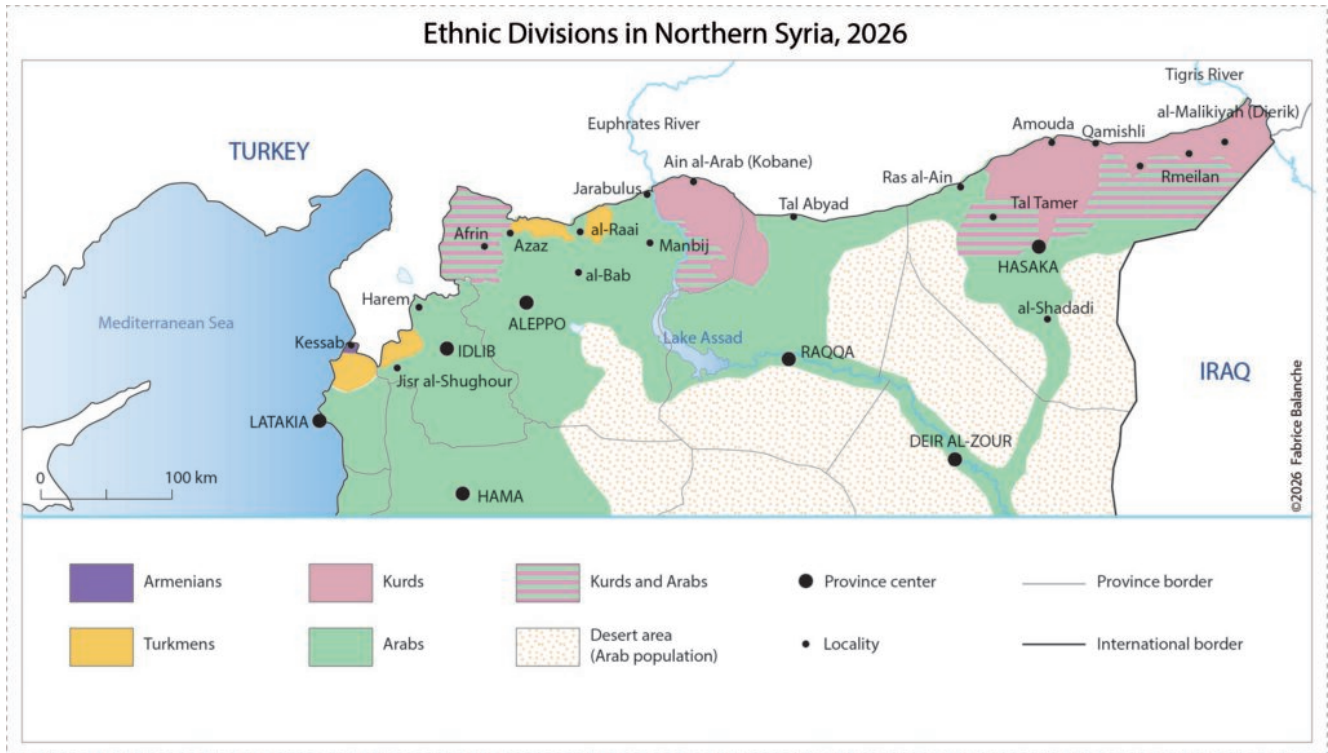
يصعب الدفاع عن مناطق الأكراد

بعد أسبوع من المفاوضات المكثفة، هل سيوافق مظلوم عدي على الاستسلام وإنهاء القتال لتجنب مواجهة دموية ذات نتائج غير مضمونة للأكراد؟ تستطيع قوات الشرع السيطرة بسهولة على الحسكة، وهي مدينة ذات أغلبية عربية تقع في منطقة معادية للأكراد. كما يمكنها قطع الطريق إلى العراق بالاعتماد على القبائل العربية المحلية. تسيطر قبيلة شمر بالفعل على معبر البعربية الحدودي، الذي تعبر عبره المعدات والقوات العسكرية الأميركية. منطقة القامشلي ليست كردية بالكامل؛ إذ تتناوب القرى العربية مع القرى الكردية. وتضم المدينة نفسها أحياءً عربية مرتبطة بقبيلة طلي، التي كانت خاضعة لفترة طويلة لسيطرة نظام بشار الأسد. وقد بايعت هذه القبيلة الآن أحمد الشرع. هذا التباين العرقي يجعل الدفاع عن المعقل الكردي صعباً ويزيد من خطر اندلاع صراع أهلي واسع النطاق بين العرب والأكراد.

منطقة كوباني كردية بالكامل، لكنها محاصرة بقوات معادية. تعاني المدينة والقرى المحيطة بها من انقطاع المياه والكهرباء منذ سقوط سد تشرين في أيدي قوات الشرع. حفر مقاتلو وحدات حماية الشعب أنفاقاً في التلال المجاورة، لكن هذا قد لا يكون كافياً إذا انضمت القوات الجوية التركية إلى الجيش السوري لسحق المقاومة الكردية. في الوقت الراهن، يتقدم الجيش السوري من الجنوب فقط، لكنه قد يشن هجوماً من جرابلس وتل أبيض. وقد بدأ المدنيون بالفعل بالفرار من القرى بحثاً عن ملجأ في المدن، على أمل أن توفر المدينة حماية أفضل. كما يسعون



للنجاة من تصاعد العنف في المناطق النائية. منذ الاحتلال التركي لتل أبيض ورأس العين في أكتوبر/تشرين الأول 2019، غادرت العائلات الكردية الأكثر ثراءً المدينة تدريجياً للاستقرار في الرقة والقامشلي، اللتين تُعتبران أكثر أماناً. سعت الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا إلى عكس هذا الاتجاه من خلال بناء مساكن للاجئين من عفرين، وجامعة، ومرافق متنوعة تهدف إلى خلق فرص عمل. إلا أن جهود إعادة الإعمار التي بدأت في عام 2015 توقفت، ومنذ ذلك الحين يخشى السكان من أن يتم طردهم، كما حدث مع الأكراد في عفرين وتل أبيض.



هدف الشرع هو حلّ الأكراد

هل يُعقل ألا يدخل الجيش السوري الأراضي الكردية؟ وأن تبقى المدن والأحياء الكردية تحت حماية وحدات حماية الشعب الكردية؟ يبدو هذا مستبعداً، إذا ما نظرنا إلى مثال حي الشيخ مقصود الكردي. فقد تغاضى نظام الشرع لمدة عام عن وجود الميليشيات الكردية في حلب لأسباب دبلوماسية. كان هدفه الأساسي محو ماضيه الجهادي والحصول على رفع العقوبات. ولذلك، كان الأمر يتعلق بإظهار موقف تصالحي تجاه الأكراد، الذين كانوا لا يزالون يحظون بدعم كبير في الغرب. أما اتفاق 10 مارس/آذار 2025 بين الرئيس السوري ومظلوم عبيدي بشأن دمج قوات سوريا الديمقراطية والإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا، فرغم منحه إياها قدراً من الحكم الذاتي، إلا أنه لم يكن سوى خدعة لتهديئة الغرب بعد مذبحة العلويين. النظام السوري الجديد مركزي، إسلامي، وقومي عربي. قد يؤجل هذا الإجراء هجوماً شاملاً على الأكراد لبضعة أسابيع أو أشهر، كما حدث في حلب، لكن هدفه الأساسي هو تفكيكهم بالكامل ودمجهم في سوريا ذات طابع عربي وإسلامي واضح.

ومع ذلك، تبقى مسألة الحسكة، المدينة ذات الأغلبية العربية، قائمة. فالقبائل في الأحياء الجنوبية والغربية من المدينة لا ترغب في البقاء تحت سيطرة وحدات حماية الشعب الكردية. وقد تُقسّم المدينة إلى قسمين، كما حدث بين عامي

2012 و2015، عندما سيطر نظام بشار الأسد على الجزء العربي من المدينة، بينما سيطرت وحدات حماية الشعب على الأحياء الشمالية ذات الأغلبية الكردية. بعد ذلك، تمكن النظام السوري من الحفاظ على سيطرته على منطقة مركزية محدودة حول المحافظة حتى ديسمبر/كانون الأول 2024. وهذا يُظهر أهمية الصراع العرقي بين العرب والأكراد في هذه المدينة. وينطبق الوضع نفسه على القامشلي. فانسحاب وحدات حماية الشعب من الحسكة سيؤدي إلى نزوح عشرات الآلاف من الأكراد خوفاً من أعمال انتقامية. فالميليشيات المحلية وتلك القادمة من دمشق تشكل تهديداً لأمنهم. ففي محيط الحسكة نُهبَت صوامع الحبوب، وتواجه العديد من المنازل والمتاجر في الرقة، سواءً أكانت مهجورة من قبل الأكراد أم لا، المصير نفسه. يصعب على القادة الأكراد الموافقة على انسحاب وحدات حماية الشعب الكردية في ظل هذه الظروف. لكن الطريق الذي يربط الحسكة بالقامشلي يمكن أن تقطعه قوات الشرع والقبائل العربية بسهولة. سٌحاصِر الأحياء الكردية كما حوَصِر حي الشيخ مقصود، وستكون النتيجة مماثلة.

إن وضع الأكراد في سوريا مقلق وغير واعد. لا يوجد سيناريو مُبشر بالخير. فإذا اختاروا الاستسلام دون قتال، لن يضمنوا تجنب الانتقام. أما إذا قرروا المقاومة، فستبقى النتائج غير مضمونة. لن تتمكن كوباني من تكرار نجاحها ضد داعش دون مساعدة الولايات المتحدة. أما منطقة الجزيرة، فستنزلق إلى صراع دموي بين العرب والأكراد، نظراً للتداخل الكبير بين هاتين الجماعتين. وتترقب تركيا توجيه الضربة القاضية لروج آفا إذا ما تمكنت وحدات حماية الشعب الكردية من صدّ قوات الشرع.

فرنسا متحالفة مع الولايات المتحدة

لن نتخلى عن الأكراد"، لكن فرنسا لا تتخذ الإجراءات اللازمة لحمايتهم، على عكس ما فعلته عام ١٩٩١ حين منعت طائراتها صدام حسين من ارتكاب إبادة جماعية في العراق. ومع ذلك، تحافظ فرنسا على وجود عسكري في العراق ضمن التحالف الدولي ضد داعش، وقد شنت مؤخراً غارة على قاعدة تابعة للتنظيم الإرهابي في الصحراء السورية. فهل هي مستعدة لاستخدام الوسائل نفسها لمنع أحمد الشرع من تحقيق أهدافه؟ سأندهش كثيراً إن تجاوزت أفعالنا مجرد رسائل تضامن. لقد حُسم الأمر بالنسبة لإيمانويل ماكرون. فهو يتفق مع دونالد ترامب بشأن سوريا، كما يتضح من الرسائل الخاصة التي نشرها الأخير. ومع ذلك، فلنأمل في اندفاعه من الشجاعة السياسية والرؤية الثاقبة في مواجهة نظام إسلامي لا يُرجى منه خير.

ترجمها إلى العربية أسامة حروفش

رابط المقالة بالفرنسية